الفصل العاشر

العولمة ومضامينها لجامعات الدول النامية(*)

الجامعات دولية النظرة بطبيعتها، وجامعات الدول النامية تعتبر نفسها جزءاً من البنية العالمية. ومعظم جامعات الدول النامية التى أنشئت فى عهد الاحتلال سارت على نهج جامعات دول الشمال. ومعظم أعضاء هيئة التدريس حصلوا على مؤهلاتهم من إحدى جامعات دول الشمال. لذلك لم تكن المناهج والبرامج التعليمية مختلفة كثيرا عن نظيرتها الموجودة فى جامعات دول الشمال. وبالتالى يمكن الادعاء أن جامعات الدول النامية تتّبع الاتجاهات العالمية.

ولعل هذا يمثل بعض جوانب عالمية التعليم العالى، وليس عولمته. فالعولمة تختلف عن العالمية. فالتعليم العالى فى ظل العولمة ينظر إليه كسلعة تجارية، تحكمها قوى السوق، وتدخل فى دائرة التنافسية أو المنافسة. ونتائج التسويق (التجارة) والتنافسية تختلف عن نتائج العالمية، وهناك اقتراح قدمته منظمة التجارة العالمية (WTO) بتحرير التجارة فى الخدمات التعليمية، بما فيها التعليم العالى، من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتز GATS). وإذا كانت للعولمة جوانب إيجابية من منظور زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وتقليل الفجوة المعرفية فى الدول النامية، لكن فى الوقت نفسه للعولمة جوانب سلبية تهدد جامعات الدول النامية.

تسجيل أو قيد الطلاب Enrollment

أكبر تغيير حدث فى جامعات الدول النامية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين هو الزيادة الكبيرة فى قيد الطلاب وتسجيلهم. وترجع هذه الزيادة إلى كثرة مخرجات الثانوية العامة، ومشاركة النساء فى التعليم العالى، والطلب المتزايد للقطاع الخاص على خريجى التعليم العالى، والتكاليف الباهظة exorbitant للتعليم العالى فى الدول الأجنبية، خاصة دول الشمال. نتيجة لذلك، وقعت جامعات

(*) تأليف غلام محمد بهى Goolam Mohamed Bahai

الدول النامية تحت ضغوط كبيرة بمضاعفة أعداد المقيدين فيها. ووصل القيد فى بعض الجامعات إلى ثلاثة أضعاف. ومع ذلك، ورغم الطفرة التى حدثت بالنسبة للقيد فى التعليم العالى، هناك بعض الدول النامية، خاصة فى أفريقيا لم تصل بعد إلى المعدلات المقبولة فى التعليم العالى.

وفى الوقت الذى أعلنت فيه دول الشمال قبول (٥٠٪) من فئة السن (١٨ ـ ٢٤) فى جامعاتها، لم تصل نسبة القبول فى معظم الدول النامية إلا إلى (١٠٪) فقط، ومازالت الضغوط واقعة على جامعات الدول النامية لزيادة نسبة القبول فيها، اعتقاداً بأن الفجوة المعرفية بين الدول الغنية والفقيرة سوف تتضاءل مع التوسع فى القبول بالتعليم العالى. والتنمية المستدامة يمكن تحقيقها إذا وصل معدل الاستيعاب فى التعليم العالى إلى أكثر من (٢٠٪).

التمويل العام Public funding

التوسع فى القبول أو القيد بالتعليم العالى فى جامعات الدول النامية التى تعتمد على التمويل العام لم تقابله زيادة فى التمويل. والجامعات واقعة الآن فى (حيص وبيص). وعجز حكومات الدول النامية عن توفير التمويل راجع إلى موقف هيئات التمويل الأجنبية التى تعتقد أن الدول النامية تخصص الجزء الأكبر من التمويل للتعليمين الابتدائى والثانوى، تاركة قطاع التعليم العالى يبحث عن مصادر تمويل له. ومع توجه حكومات الدول النامية إلى الخصخصة واقتصاد السوق، يتزايد الاتجاه فى تلك الدول إلى اعتبار التعليم العالى «سلعة خاصة»، على أساس أن خريجى التعليم العالى يستفيدون شخصيًا من التعليم العالى، عن طريق تحسين المهارات التى يتطلبها سوق العمل والمركز الاجتماعى. وبالتالى يجب أن يمولوا تعليمهم، مما يخفف عبء التمويل عن الحكومة. وفى إطار الموقف الاقتصادى لمعظم الدول النامية، يلاحظ عجز تلك الدول عن توفير التمويل اللازم للتوسع فى قطاع التعليم الإضافى (الثالث) tertiary العام.

وفى الوقت نفسه، بدأت جامعات دول الشمال العمل كهيئات أو وحدات تضامنية عامة corporate entities، ساعية إلى تطبيق مبادئ إدارة الجودة والفاعلية،

وتطوير أنشطة تعود عليها بالدخل المالى. كما ظهرت الجامعات الخاصة، وبدأت النظرة إلى التعليم العالى تتغير، واعتباره سلعة تجارية تدرُّ دخلاً. الأمر الذى شجع المستثمرين على دخول سوق التعليم العالى. وبدأ التعلم عن بعد distance learning ، يظهر نتيجة التطورات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال التى تيسر تقديم التعلم عن بعد عبر الإنترنت. وأخيرا سعت منظمة التجارة الدولية والجاتز إلى تحرير التجارة فى التعليم العالى عبر الحدود القومية.

الممولون الأجانب Foreign Providers

الأساس فى الدول النامية خصب، والظروف مهيأة لتشجيع الممولين الأجانب من الدول المتقدمة على دخول سوق التعليم العالى فى الدول النامية. وكثير من الجامعات الأجنبية انتهزت الفرصة للسيطرة على السوق فى الدول النامية. والدول النامية رحبت بالممولين الأجانب، ويسرت دخولهم، فى محاولة منها لتيسير الطريقة أمام أبنائها للالتحاق بالتعليم العالى دون زيادة فى التمويل العام.

وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور ما يسمى «بالتعليم عابر الحدود القومية»، أو تقديم التعليم فى دولة غير دولة الممول. وهناك طريقتان لتقديم التعليم العالى بواسطة الممولين الأجانب فى الدول النامية. الطريقة الأولى هى طريقة التعليم الرسمى formal التى تتطلب حضور الممول شخصيا أو من ينوب عنه فى الدولة التى ينشأ فيها التعليم العالى. وتتحقق هذه الطريقة، إما عن طريق إنشاء فرع محلى، أو الاستعانة بشريك محلى لتقديم المقررات الدراسية. وفى بعض الحالات. يتم تقديم جزء من المقرر فى الدولة النامية، والجزء الآخر فى دولة الممول الأجنبى.

والطريقة الثانية لتقديم التعليم تكون من (خارج حدود الوطن)، حيث يقدم المقرر الدراسى من الدولة ذاتها، التى يكون منها الممول الأجنبى، للطلاب فى الدول النامية. وغالبا ما يكون التعليم الدولى عن بعد والتعلم الإلكترونى من هذا النوع التعليمى الذى يقدم من خارج حدود الوطن. ويختار عدد كبير من الطلاب فى الدول النامية التعليم العالى من خارج حدود الوطن، رغم مكوث الممول الأجنبى، فى حالات كثيرة، فى الدولة النامية.

ويقدم الممولون الأجانب مقررات فى مجالات مهنية، مثل: الإدارة، المحاسبة، التمويل، القانون، تكنولوچيا المعلومات، التى لا تتطلب تأسيس بنية تحتية infrastructure كبيرة.

تأثيرات ومضامين Effects and Implications

لابد من الاعتراف أن الممولين الأجانب ساهموا فى زيادة فرص القيد والقبول فى التعليم العالى للدول النامية، نتيجة الصعوبات التى واجهتها حكومات هذه الدول فى توفير مصادر إضافية للجامعات المحلية؛ للوفاء بالطلب المتزايد على التعليم العالى. والممولون الأجانب ساهموا فى تطوير التعلم مدى الحياة والتنمية المهنية المستمرة.

ورحب المتعلمون بإمكانية الحصول محليا على برامج الجامعات الأجنبية بتكلفة محدودة، لا تقارن بتكلفة سفرهم للدراسة خارج أوطانهم. والطلاب الكبار استفادتهم أكبر؛ لأن فى إمكانهم الدراسة بعض الوقت، والعمل والبقاء مع أسرهم. وقد ساهم كل ذلك فى إحداث ثورة فى التعليم العالى، لأن بإمكان المتعلمين الاتصال بأساتذتهم، وبزملاء الدراسة فى آن واحد. كما أن سفر بعض الطلاب للدراسة خارج أوطانهم له تأثير إيجابى على تدفق outflow العملة الأجنبية.

لكن عولمة التعليم العالى لها تأثيرات سلبية على الدول النامية وجامعاتها.

أولا: العولمة يمكن أن تدمِّر undermine الهدف الذى أنشئت من أجله الجامعات فى الدول النامية؛ أى المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والممولون الأجانب لا يعنيهم القيم والأولويات القومية للدول النامية. كل هدفهم تقديم تعليم يحقق لهم ربحًا. والجامعات ليست أماكن يذهب إليها الفرد لمجرد التعليم. بل هى مؤسسات يلتقى فيها الشباب ليتعلم ويتدبر ويناقش شئون مجتمعه، وللنمو فكريا وثقافيا وجسديا.

ومؤسسات التعليم العالى تزود الطلاب بخبرة شخصية فريدة، تساعدهم على أن يكونوا مواطنين صالحين بعد انتهاء تعليمهم. كما تضطلع الجامعات بالبحوث المناسبة للاحتياجات المحلية، وتوفر الخدمات التى تتطلبها مجتمعاتها، مثل الخدمات

الاستشارية والإرشادية. وهذه الوظائف لا يمكن أن تقدمها المؤسسات الأجنبية بأسلوبها التقليدى المعروف.

ثانيا، العولمة تثير قضية الإدارة والتخطيط القومى للتعليم العالى. وفى الوقت الذى تحتاج فيه جامعات الدول النامية إلى الاستقلال الذاتى فى أنشطتها الأكاديمية، واحتياج الأستاذة إلى الحرية الأكاديمية، فإن هذه الجامعات، بحكم أنها مؤسسات عامة تمولها الحكومة، فلابد أن تتبع الحكومة، وتستجيب لخطط التعليم القومية. والخوف أنه إذا تحرر التعليم العالى أن تتولى الجاتز ومنظمة التجارة الدولية تنظيم سوق التعليم العالى فى الدول النامية.

وفى هذه الحال سوف تمتلئ الدول النامية بالممولين الأجانب والقطاع الخاص. وسوف ينافسون الجامعات المحلية، تاركين هذه الجامعات المحلية تقدم دراسات فى الفنون والإنسانيات والعلم والتكنولوچيا الحيوية للتنمية القومية. وقد يتطلب ذلك تخلى جامعات الدول النامية عن بعض المواد والدراسات التى لا يحتاج إليها السوق المحلى والعالمى. وتحدث المأساة للدول النامية، خاصة الصغيرة منها التى يكون عدد الجامعات فيها محدودا.

ثالثا، كثير من الممولين الأجانب يقدمون مقررات ذات جودة مشكوك فيها dubious، لاعتقادهم أنه بإمكانهم خداع الطلاب المحليين، وفى بعض الحالات، بعض المقررات التى تقدمها الجامعات المشهورة فى الشمال ذات جودة غير موثوق بها أيضا. وعندما يتلقى المتعلم التعليم عن بعد، لا يلقى أى دعم أو تأييد محليا، وتكون النتيجة اعتماد الطلاب على أنفسهم فى تلقيهم هذا التعليم. وقليل من الدول النامية لديها ميكانيزمات فاعلة لضبط جودة المقررات، التى يقدمها الممولون الأجانب فى سياق تحرير التعليم العالى.

رابعا، يسعى الممولون الأجانب إلى اجتذاب الأساتذة المحليين، بإغرائهم بمرتبات مرتفعة، وتواجه جامعات الدول النامية مشكلات خطيرة فى اختيار أساتذة أكفاء، وبالطبع سيزداد الموقف سوءاً فى ظل وجود الممولين الأجانب، مما يؤثر على جودة المقررات التى تقدمها جامعات الدول النامية. كذلك يسعى الممولون الأجانب إلى

تشغيل الأساتذة المحليين لبعض الوقت. الأمر الذى يعوق الأساتذة عن إجراء البحوث والمساهمة فى أنشطة التنمية بما يحقق تنميتهم المهنية، وتطوير جامعاتهم ودولهم.

وأخيرا وجود أعداد كبيرة من الممولين الأجانب يمكن أن يزيد الفوارق الاجتماعية فى الدول النامية. فطلاب الطبقات العليا والمتوسطة سيفضلون المؤسسات الخاصة والأجنبية، فى حين يلتحق الطلاب الفقراء بالجامعات الحكومية. وبالمثل، سيفضل أصحاب الأعمال المحليون تعيين الخريجين ذوى المؤهلات الأجنبية، فى حين تقل فرص التوظيف أمام طلاب الجامعات العامة الحكومية؛ الأمر الذى يزيد الفجوة الاجتماعية.

الأفعال Actions

التساؤل الذى يثار يتعلق بما إذا كانت العولمة وموجة تحرير التعليم العالى يمكن احتواؤها والسيطرة عليها، وما الخطوات التى يمكن للدول النامية وجامعاتها اتخاذها لتقليل التأثيرات السلبية للعولمة وتحرير التعليم العالى، ولابد من الاعتراف أن التعليم عابر الحدود صار حقيقة واقعة. وكما قيل آنفا، لا يمكن للدول النامية زيادة القبول وفرص الالتحاق بالتعليم العالى، وتحقيق معدل مشاركة مقبول دون مساهمة القطاع الخاص والممولين الأجانب. والعولمة يمكن أن تكون لها تأثيرات مفيدة.. كل المطلوب هو ضبط مساهمة الممولين الأجانب، حتى لا تحدث إعاقة لأهداف التنمية فى الدول النامية.

وأخطار التحرير الكامل للتعليم العالى، خاصة التأثير السلبى لهذا التحرير على نظم التعليم العالى فى الدول النامية، صارت معروفة عالميا. والشىء الجيد هو تعبير عدد لا بأس به من الأكاديميين البارزين فى الدول المتقدمة عن اعتراضاتهم على وضع خدمات التعليم تحت مظلة الجاتز. والاعتراضات نفسها أبداها اتحاد الجامعات والكليات الكندية، والمجلس الأمريكى للتعليم، واتحاد الجامعات الأوربية، ومجلس التعليم العالى للاعتماد (التى تضم جميعها ٣,٥٠٠ مؤسسة للتعليم العالى فى أمريكا الشمالية وأوربا)، فى الإعلان المشترك الصادر فى سبتمبر ٢٠٠١. وفى ذلك

الإعلان، نصحوا ممثلى حكوماتهم عدم التعهد بأى التزامات فى خدمات التعليم العالى فى سياق الجاتز.

والأكاديميون واتحادات الجامعات فى الدول النامية يجب أن تحذو حذوهم، ويعبرون عن اعتراضاتهم لحكوماتهم والمؤسسات الدولية. وهناك بعض الدول النامية الأخرى التى لم توقع حتى الآن لابد أن تستشير جامعاتها القومية، قبل جدولة التزاماتها، حتى تكون على دراية بالنتائج.

ومن الضرورى لحكومات الدول النامية الاعتراف بجانب المصلحة العامة للجامعات، وبأن الجامعات تلعب دورا رئيسا فى تنمية الدولة، وبأن الجامعات تفيد المجتمع والأفراد على السواء، وبأن الجامعات فى حاجة للدعم الحكومى للاضطلاع برسالتها ووظائفها. ويتفق كل المعنيين على أن الجامعات أن تقوم بدور أكثر فاعلية، وأن تكون إدارتها جيدة، وتمنح الطلاب الفائقين فرصا لصقل مهاراتهم وكفاءاتهم، ولابد أن تستجيب لاحتياجات سوق العمل. لكن يجب أن تدرك الجامعات أن الجامعات القومية لا يمكنها أن تستغنى عن التمويل الحكومى، وأن تكون موارد الجامعات كافية حتى تستطيع اختيار أفضل الأساتذة، وأن تكون التسهيلات متوافرة، بالنسبة للتدريس والبحث على السواء. والجامعات لابد أن يكون وضعها جيدا، حتى تستطيع المنافسة عالميا ومحليا مع الجامعات الخاصة.

ولضبط أداء الممولين الأجانب، وحماية الطلاب من المؤسسات المزيفة bogus، لابد أن يكون هناك إطار عمل تنظيمى قومى. ويوجد فى بعض الدول النامية الأفريقية مثل إطار العمل هذا. كذلك لابد من وجود نظام لضمان الجودة وللاعتماد فى قطاع التعليم العالى. ووضع إطار العمل التنظيمى عملية ليست سهلة، رغم نجاح هونج كونج Hong kong (الصين) وماليزيا Malaysia فى وضع لوائح للتعليم الأجنبى. والمطلوب هو أسلوب إقليمى أو دولى لهذه المشكلة، واتحاد الجامعات الأفريقية يمكن أن يساعد فى تكوين ووضع مبادئ عمل للائحة التنظيمية، بعد مراجعة النظم الناجحة فى عدد من الدول.

ورفض معظم الممولين الأجانب التعاون مع الجامعات المحلية. وربما يرجع هذا

الرفض فى جانب منه إلى عدم رغبة الجامعات المحلية فى قبول مقرر، تقوم جامعة أجنبية بتدريسه. لكن يرى البعض أن التعاون بين الممولين الأجانب والجامعات المحلية مفيد للجامعات ذاتها وللدولة. فالممولون الأجانب يمكنهم توفير الموارد والمقررات التى تؤدى إلى مصلحة الطرفين. فالهيئات المانحة والممولة فى الدول المتقدمة يمكن أن تؤدى إلى تطوير آفاق التعاون بين جامعات الشمال والجنوب.

وكثير من الدول النامية، خاصة الصغيرة منها، ليس لديها القدرة على تطوير التعليم من بعيد distance education ، وبالتالى يعتمد المتعلمون المحليون على مقررات من الدول المتقدمة. والتعاون الإقليمى والدولى بين الدول النامية يمكن أن يفيد فى بناء القدرة فى هذه المجالات. وهناك اقتراح بإنشاء جامعة افتراضية virtual لدول الكومنولث الصغيرة، حيث تتعاون الجامعات المحلية فيما بينها لبناء البنية التحتية، وتطوير الجامعات العملية، والهيئات المانحة والممولة يجب أن تشجع جهود التعاون وتدعمها.

وأخيراً.. هناك حاجة ملحة لتنفيذ دراسات بحثية ومحلية لتحديد تأثير العولمة على التعليم العالى فى الدول النامية. وهناك حاجة أيضًا لتناول بعض القضايا، مثل: ما نسبة الطلاب الذين يدرسون مقررات فى التعليم الإضافى (الثالث) tertiary التى يقدمها ممولون أجانب؟ ما آراء الطلاب حول جودة المقررات التى يقدمها الممولون الأجانب؟ ما المصادر المحلية التى يستخدمها الممولون الأجانب؟ هل هناك ميكانيزم لضبط الجودة لدى الممولين الأجانب؟ ما تأثير ذلك على الجامعات المحلية؟ ما آراء أصحاب الأعمال المحليين حول خريجى الجامعات الأجنبية، مقارنة بخريجى الجامعات المحلية؟